هويـة الاقتصـــاد الـلـيبـي

(ملاحظات أولية)

د. محمد عبد الجليل ابوسنينة

عندما نتسائل عن هوية اقتصاد دولة ما ، فان أول ما يتبادر الى الذهن سـؤال آخر ، يتعلق بالسؤال المطروح ، يستوضحه ويستهدف تسليط الضوء عليه حتى تكـون الاجابة على السؤال الرئيسى اجابة مفيدة ، وفى صلب الموضوع ، ودون الخوض فى جدل قد يبعد الباحث عن جوهر الموضوع .

والسؤال التوضيحي ، يتعلق بطبيعة وهوية النظام الاقتصادى باعتبـاره يـشكل الإطار العام لفهـم وتحليـل كافـة الاسئلة التى تطـرح عـن الاقتـصاد وهويتـه وباعتباره ايضاً، أى النظـام الاقتصادى ، ينظـم العلاقات بيـن مختلـف الوحـدات أو الاشخاص الاقتصاديين المتعاملين فيه ، ويحدد آلية توزيع الموارد ، وتحديد الاسعار المختلفة .

أن معرفة طبيعة النظام الاقتصادى ، وتحديد هويته بشكل واضح يعتبر مفيد فى استقراء واقع الاقتصاد ، ويسهل مهمة إستشراف مستقبله . وعند الحديث عـن طبيعـة النظام الاقتصادى ، لابد من التطرق الى قضايا جوهرية تتعلق بحجم الموارد وكيفيـة تخصيصها ، واسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والتسعير والتوزيع ، وآلية توزيع الدخل بين مختلف المتعاملين فى النشاط الاقتصادى .

وعليه فان قضية منهجية اساسية يجب أن تحسم فى بداية عرض هذا الموضوع ألا وهي العلاقة بين طبيعة النظام الاقتصادى وهوية الاقتصاد ، وهما فى تقديرنا لـيس مترادفان ، ولايفهم أحدهما فى غياب فهم ومعرفة الآخر .

واذا ما سلمنّا جدلاً بأن هوية الاقتصاد ، فى حد ذاتها ، هـى بيـت القـصيد ، بصرف النظر عن هوية النظام الاقتصادى ، فـأن قضية أخرى مهمة يجب الاشـارة اليها ، ونجدها تفرض نفسها عند طرح أو مناقشة ، الكثير من القضايا المعاصرة ، فى

شتى المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، الاّ وهـى ظـاهرة العولمـة ، والتى نراها نقطة مفصلية فى هذا الموضوع .

ان تداعيات العولمة الاقتصادية تجعل من تحديد هوية اى اقتصاد ، مسألة فـى غاية التعقيد ، خصوصاً عند طرح الموضوع (هوية الاقتصاد) كعنصر اساسـى فـى العملية التخطيطية ، باعتبار التخطيط اداة مهمة فى اتخاذ القرارات .

من ناحية اخرى ، اذا اعتبرنا ان العولمة تجب ما قبلها ، ونظرنا الـى الواقـع نظرة مجردة ، من زاوية ما هو أفضل أو أكثرمنفعـة للاقتـصاد والمتعـاملين فيـه ، وبمعيار تكلفه الفرصة البديلة ، عندها يصبح الحديث عن الهوية أقل اهمية ، ويـصبح تحديد الهوية مسألة نسبية ، ومتغيرة ، ويصبح السؤال الأهم ، يدور حـول مـستقبل الاقتصاد فى ظل العولمة ؟.

الاقتصاد الليبي له خصائص ، وسمات تميزه ، وخصائص يشترك فيها مع غيره من الاقتصادات الأخرى ، ومن المفيد التنويه اليها ، والتذكير بها ، للاستفادة منها فـى مناقشة مستقبل هذا الاقتصاد ، وفى التعرف على ما يمكن القيام به ، سواء على صعيد العملية التخطيطية القائمة ، أو فـى مواجهـة تداعيات العولمة الاقتصاديـة وآثارهـا المختلفة ، والمحتملة ، فى المدى القصير ، وعلى المدى البعيد .

الاقتصاد الليبي ، اقتصاد نفطى ، وهذا يعنى ان هذا الاقتـصاد يمتلـك ثـروة طبيعية تم اكتشافها ، وبـدأ استغلالهـا ، استخراجاً وانتاجاً ، وتصنيعاً وتصديراً ، منذ ما يزيد عن اربعة عقود من الزمن ، حتى صارت ليبيا تصنف ضـمن قائمـة الـدول النفطية فى ادبيات التنمية وفى الموسوعات الاحصائية ومصادر البيانات ولدى مختلـف المنظمات الدولية والاقليمية . هـذا من حيـث التخصـص ، اما من حيث الهيكل (هيكل الدخل والإنتـاج) فإن النفط لازال يشكل المصدر الرئيسى للـدخل المقـوم بالعملات الصعبة ، حيث يشكل الدخل الناتج عن تصدير النفط اكبر مـن 95% مـن إجمالى الدخل فى الاقتصاد الليبي . كما يساهـم قطـاع النفـط بحوالى 31.5 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1999 إفرنجى وذلك بالمقارنـة بقطـاعى الـصناعة والزراعة ، حيث لاتتجاوز نسبة مساهمتهما فى الناتج المحلى الاجمـالى 6% و8.9 % على التوالى فى عام 1999 إفرنجى . وحتى فيما لو ركزنا على الناتج المحلـى غيـر

النفطى فقط ، نجد ان مساهمة قطاعى الزراعة والصناعة مجتمعين ، لاتتجـاوز فـى أفضل الحالات 15% من الناتج المحلى غير النفطى .

وبالنظر الى النفط كمورد طبيعى ناضب ، وباعتبار ان المتغيرات الرئيسية التى تحدد الدخل الناتج عن تصدير النفط الخام هى متغيرات دولية ، تتمثل فى اسعار الـنفط الخام ، ومعدلات وسقوف الانتاج ، والصادرات ، فان هذا الوضع يفضى الى جملة من النتائج الخطيرة حول مستقبل التنمية فى الاقتصاد الليبي ومن أهمها :-

1- صعوبة ، وتعقيد العملية التخطيطية ، وعدم إمكانية ضمان الاسـتمرار فـى تنفيذ أى برنامج تنموى .
2- عدم قابلية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأستمرار او الاستدامة.
3- امكانية التعرض لهزات او صدمات ، نتيجة لمتغيـرات دوليـة أو عوامـل لايستطيع الاقتصاد الوطنى التأثير فيها .

ويشير تقرير التنمية البشرية فى ليبيا ،عام 1999 إفرنجى ، فى سياق التـدليل على الارتباط العضوى للأقتصاد الليبي بقطاع النفط ، الى أن ارتفاع أوانخفاض اسعار النفط بمعدل 10 % سوف تؤدى الى زيادة أو إنخفاض الدخل القومى بمعـدل 3 % . ووفقاً لما يعرف بأثار المضاعف فى الاقتصاد ، تمتد نتائج الانخفاض فى الدخل القومى الى القطاعات الاخرى المكونه للدخل ، والـى مختلـف المتغيرات الاقتصاديـة فى الاقتصاد الوطنى .

والقضية الأخرى ، الاكثر خطورة ، التى تنشأ عندما تصعب مهمة المحافظـة على معدلات النمو المحققة ، أو المحافظة على مستوى المعيشة والرفا الاقتصادى الذى عرفه المجتمع لفترة من الزمن ، فى ظل الوفرة ، وتنامى دخل النفط ، هـى إمكانيـة تراجع معدلات التنمية وانحدار مستوى المعيشة ، أى عدم استدامة التنمية أو تراجعهـا وهذا يعنى انه على الاقتصاد ان يحافظ على تحقيق معدل نمو اقتصادى لايقل عن معدل نمو السكانى ، ويمكن أن يؤخذ ذلك كمؤشر للحد الادنى الذى يمكن القبول به .

وإذا علمنا بأن معدل نمو السكان يصل الى حوالى 2.4% سنوياً فى ليبيا ، وان معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ، بالاسعار الثابتـة لعـام 1997 ، بلـغ حوالـى 1.5 % فى المتوسط ، خلال الفترة 1996-1999 ، فان ذلك يعد تراجعاً فى

معدلات التنمية ، ولابد ان تكون لذلك تداعيات على مستوى الرفاه الاقتصادى للأفراد . وعند البحث فى أسباب تراجع معدلات النمو نجد أوضاع ومستويات اسـعار الـنفط ، ومعدلات النمو فى قطاع النفط خلال فترة التسعينيات فى مقدمة الاسباب التـى كانـت وراء ذلك .

وفى تلك الاثناء لم توفر القطاعات الاخرى ، الزراعة ، والـصناعة والثـروة الحيوانية والبحرية ، البديل الذى يمكن التعويل عليـه فـى الاستعاضة عـن دخـل النفط أو فى تحقيق استدامة التنمية .

فالزراعة التى تواجه أخطر مشكلة ، الاَ وهى مـشكلة قلـة المـوارد المائيـة ومحدودية الاراضى الزراعية القابلة للزراعة ، بالرغم من انها توفر فرص عمل بنسبة كبيرة من السكان (حوالى 20%) لاتمتلك مقومات القطاع البديل ، ولايمكن التعويـل عليها ، فى ظل حجم ونوعية الموارد الزراعية المتاحة ، فى قيادة عملية التنمية .

من ناحية أخرى فان قطاع الصناعة ، الذى حظى باهتمام كبير طـوال العقـود الثلاثة الماضية ، لم يتمكن بعد من الانطلاق ذاتياً ولم يستطيع الاستغناء عـن الحمايـة والدعم ويواجه العديد من الصعوبات التى دعت الى تقييمه بغية اعادة هيكلته ، حيث لم تتمكن الصناعات التحويلية من ايجاد إقتصاد متنوع ومتطور تقنياً ، وديناميكى، ينتج كل من اداوات الانتاج والسلع الاستهلاكية النهائية ، ويـؤمن معـدلاً عاليـاً مـن النمـو الاقتصادى ، ويمكن الرجوع الى جملة المؤشرات المتوفرة عن اداء قطـاع الـصناعة للتعرف على أوضاع قطاع الصناعة .

وبالنظر الى طبيعة المورد البشرى ودوره فى التنمية ، اخـذاً فـى الاعتبـار معدلات نمو السكان ، ومعدلات التحضر ، ومعدلات الكثافة السكانية ، وتركيبة الهـرم السكانى ، فأن مساهمة الموارد البشرية فى النشاط الاقتصادى فى ليبيا لازالت محدودة ، إذ لاتتجاوز نسبة المشاركين فى القوى العاملة 27% من إجمالى عدد السكان .

وأمام المعطيات السابقة والتوجهات الجديدة للاقتصاد الليبي ، وفى ظل العولمة الاقتصادية ، وتداعياتها المختلفة ، فأن الفرص المتاحة امام الاقتـصاد الليبـي ، فـى تسخير الثروة النفطية واستغلالها ، يجب أن تراعى طبيعة هذه الثروة لكونها ناضـبة وللاجيال القادمة حق الاستفادة منها ، وذلك من خلال توجيه الجهـود نحـو اسـتغلال

الموارد المتجددة ، كالطاقة الشمسية ، وتحلية مياه البحر ، والاستفادة من الموارد الطبيعية الاخرى غير النفط ، وتسخير الامكانات التى يتيحها الموقع الجغرافى لليبيا فى شمال القارة الافريقية وعلى جنوب البحر المتوسط ، والاستثمار البشرى ، الذى يعول عليه فى بناء رصيد من الخبرات البشرية التى تتولى ادارة الموارد وتحسين استخدامها.

www.npc.gov.ly